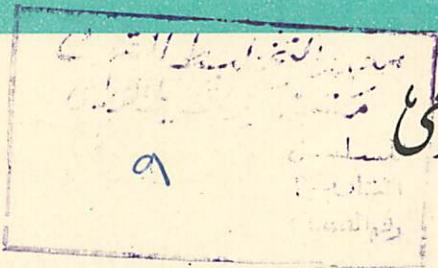
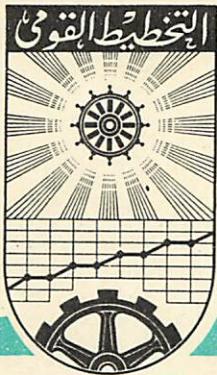


الجمهُوريَّةُ الْعَربِيَّةُ المُتَحَدَّةُ



مَعَهَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيٍّ

مذكورة رقم (٦٨٣)

تخطيط برامج التنمية الاجتماعية بالريف

الاستاذ : محمد سليم الكفراوى

وزارة الشئون الاجتماعية

يوليو ١٩٦٦

الدورة التدريبية للعاملين في التخطيط

بوزارة الشئون الاجتماعية

القاهرة

٣ شارع محمد مظفر - باب زويلة

تخطيط برامج التنمية الاجتماعية بالريف

أولاً : لمحة تاريخية عن تطور الخدمات بالريف .

ثانياً : تطور سياسة المنظمات الاجتماعية بالريف .

١- المراكز الاجتماعية .

٢- الوحدات المجمعة .

٣- الوحدات الاجتماعية القروية .

رابعاً : الصعوبات التي واجهت المنظمات الاجتماعية .

خامساً : التخطيط التنظيمي والاداري .

سادساً : تخطيط برامج التنمية بالريف .

أولاً - تطور الخدمات الاجتماعية بالريف

من السمات المميزة للريف المصري منذ القدم ماجبل عليه اهله من توارد وترابح وتعاون فيما بينهم وما وضح من آثار هذه العلاقات الإنسانية جماعتها على مر الأيام من تبادلهم المنفعه سواء كان ذلك في صورة اقتراض من لا يملك الآلات الزراعية لها من مالكها ، او تعاونهم معاً في زراعة وحصي محاصيلهم ، او تفانيهم جميعاً في حماية بعضهم البعض من الغير احساساً منهم بانتمائهم للجماعة الواحدة ، بجانب ظاهرة المشاركة الوجدانية التي كانت تتضح جلية في المناسبات كالافراح والاحزان وغيرها من أحداث مألوفة متكررة .

ولقد كان نتاج هذا الاحساس بالانتماء للمجتمع ان بدأ في الظهور بعض الانشطة الاهلية الجماعية بمجتمعنا الريفي منذ عام ١٨٤٠ كبناء المساجد وانشاء الكتاتيب لتحفيظ القرآن وغيرها . واستمرت مظاهر ونتائج هذا التعاون مستمرة الى ان كان عام ١٩٠٩ حين انشئت مجالس المديريات ومنحت الحكومة هذه المجالس سلطة فرض الضرائب لكونها مسؤلياتها ، حيث قد تمكنت هذه المجالس في الفترة من ١٩١٠ الى ١٩٢٠ من انشاء ٦٧٦ مدرسة تضم ٦٤٥٤٤ تلميذاً . وكانت غالبية هذه المدارس مدارس ا RELIGIOUS .

تطور مؤسسات الخدمات بالريف :

ويعد ان نالت مصر دستورها سنة ١٩٢٣ اعنيت وزارات الخدمات بتوفير برامج الرعاية للريف وتطورت الخدمة طبقاً للآتي :

سنة ١٩٢٤ : صدر قانون التعليم الالزائى الذى جعل التعليم الاولى الراهى للبنين والبنات ومنذ ذلك الحين أخذ عدد المدارس فى الازدياد سيراً على الطريق الى القضاء على الامية بسبعين سكان الريف .

وفي سنة ١٩٢٧ : صدر قانون التعاون رقم ٢٣ لخدمة الزراع عن طريق تأسيس جمعيات تعاونية زراعية ، حيث تم في ظل هذا القانون تأسيس ١٣٩ جمعية تعاونية بلغ عددها ٦٢٣ عضواً . واعتبرت الجمعية التعاونية مصدر للخدمات الاقتصادية والاجتماعية .

(١) مؤتمر التعليم الالزائى المجانى للدول العربية . تعليم المرحلة الاولى في مصر عام ٥٩
٢٦ - ٢٦

وفي سنة ١٩٣٤ : صدر قانون آخر باعادة انشاء مجالس المديريات لتنفيذ وادارة مشروعات الاصناف بكل مديرية سواء كانت صحية او ثقافية او عمرانية وأعطيت لها بعض سلطات فرض الضرائب وكانت هذه أول محاولة لتطبيق نظام الالامركزي

وفي سنة ١٩٣٩ : انشئت وزارة الشئون الاجتماعية سعيا الى رفع المستوى الاجتماعي للمواطنين عن طريق توجيه الجهود الاهلية اتجاهها بنائيا .

وتتنفيذا لرسالة الوزارة وامتدادا لتجربة سابقة للمراكز الاجتماعية رأيناها باهتماتها اسسترت الوزارة في انشاء هذه المراكز منذ عام ١٩٤١ ، حيث اصبحت هذه المراكز اول محاولة جادة قامت بها الدولة لاستشارة جهود ابناء الريف الذاتية الايجابية لخدمة مجتمعهم المحلي تنفيذا لفكرة "ساعد الناس لكي يساعدوا انفسهم " وبذلك لم تكن المراكز الاجتماعية مجرد خدمة عامة تقدمها الدولة الى افراد المجتمع الريفى بل كانت يابعا ومحرك لتنفيذ النهوض بالمجتمع المحلي يعتمد على استشارة افراد المجتمع للعمل سويا في سبيل مقابلة مشكلاتهم وعمل البرامج التنموية وتحسين مستوى مجدهم عن طريق توحيد هذه الجهود المحلية مع مراعاة اشتراطات اكبر عدد ممكن منهم في حلول التفكير والتنفيذ والتمويل .

وبذلك شملت مهمة المراكز الاجتماعية العمل على النهوض بمختلف نواحي الحياة الاجتماعية في القرية سواء من نواحيها الاقتصادية او الصحية او التعليمية او الترويحية او غيرها في وقت واحد وبطريقة متوازنة لضمان نجاح هذا النهوض من ناحيه ولما بين هذه النواحي من تأثير متبادل ولضمان التوازن في النهوض بين ناحيقها اخرى بحيث لا يؤدي الاهتمام ببعضها واهمل البعض الآخر الى احداث تفكك اجتماعي ومشكلات اجتماعية .

والمركز الاجتماعي مؤسسة تخدم ١٠٠٠ نسمة من السكان وقد تم انشاء ١٥١ حتى سنة ١٩٥٤ واعيد شهر ١١٤ حتى مايو سنة ١٩٦٢ . واصبح ٩٢ حتى سنة ١٩٦٦ . وذلك لاملاج بعض المراكز الاجتماعية التي لم تبني في وحدات مجمعة وبعضها قروي .

وفي سنة ١٩٤٢ : صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ بانشاء مجموعات صحية قروية تهدف الى حماية القرى من الامراض ورفع المستوى الصحي والاجتماعي على ان تنشأ مجموعة صحية لكل ٣٠٠٠ نسمة من السكان .

وكان مهتم بهذه المجموعات فضلاً عن الجانب العلاجي تدبير المياه الصالحة للشرب وردم وتجفيف البرك والمستنقعات - نظافة القرية - اصلاح وتوسيع دورات المساجد وانشاء حمامات عمومية للرجال وانشاء سويقات لlagذية ومذابح لحوم - وانشاء مغاسل وحمامات صحية ووضع خريطة تنظيم لكل قرية تتضمن امتدادها على اصول صحية في المستقبل . وقد بلغ عدد المجموعات الصحية التي انشئت ٢٢٠ حتى عام ١٩٦٥ .

وفي سنة ١٩٤٢ : اصدر مجلس الوزراء قراراً بتاليف لجنة تنسيق الخدمات العامة التي تقوم بها وزارات الصحة العمومية والشئون الاجتماعية والتربية والتعليم والزراعة والشئون البلدية والقوية وذلك لتنسيق المنشآت والمؤسسات طبقاً لاحتياجات البيئة الريفية حتى تستكمل القرى جميع المرافق العامة التي تحتاج إليها وتسيير مشروعات الاصلاح جميعها في وقت واحد جنباً إلى جنب وفي نفس العام صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٢ والذي يقضى بانشاء وحدات زراعية للنهوض بالريف ورفع مستوى الانتاج وتنميته .

في عام ١٩٤٥ انشئت وحدة زراعية في عاصمة كل مركز اداري لخدمة مقدماً يوازي ٢٠٠٠٠٠ ر.م الى ٢٥٠٠٠٠ نسمة من السكان . وقد تم انشاء ١٠٥ وحدة زراعية حتى عام ١٩٦٣ حيث يدير كل وحدة زراعية مجلس زراعي يتكون من ١٥ عضواً يمثلون زراع منطقة اعمال الوحدة والخاصي الاجتماعي والطبيب البيطري ومهندس الرى وذلك اشتراك الزراع في ادارة الوحدة الزراعية وتوجيه مراقبتها ووضع تنفيذ البرامج الارشادية التي تتضمن الحلول المناسبة لمشاكلهم الزراعية .

وفي عام ١٩٤٥ أنشأ مجلس الوزراء المجلس الأعلى للعمال وال فلاحين وكان من بين اهدافه انشاء مجموعة صحية لكل ٣٠٠٠ من السكان ومركز اجتماعي لكل ١٠٠٠ نسمة ووحدة زراعية بيطرية لكل ٥٠٠٠ م.م فدان وتعتمد هذه الوحدات على المراكز الاجتماعية في توصيل خدماتها للزراعة بجانب مدرسة ريفية بكل قرية . وكان الهدف من هذا التنسيق هو توحيد الجهد وتركيزها كما تكون أكثر انتاجاً وعلى ان تطبق هذه الفكرة كتجربة في مركز منوف .

وفي عام ١٩٥٢ تضمن برنامج الثورة الاجتماعية لخدمة الفلاح انشاء المجلس الدائم للخدمات والذي قام بتقسيم الريف الى مناطق كل منطقة تضم حوالي ١٥٠٠ من السكان وهو العدد المناسب الذي يرى ان يكون مجالاً لاعمال الوحدة المجمعة .

ويقوم مشروع انشاء الوحدات المجمعه على أساس توفير الخدمات التي يحتاج اليها سكان الريف من اقتصادية واجتماعية وصحية وتعلمية بطريقة متكاملة بحيث تشمل هذه الخدمات جميع انحاء البلاد على نهج ديمقراطي يقوم على مساهمة اهل الريف واعدادهم للحكم المحلي وقد يبلغ عدد الوحدات المجمعه ٣١٠ في عام ١٩٦٥.

وفي عام ١٩٦٠ صدر قانون نظام الاداره المحلية ليحقق للشعب مساهمه فعاله في حكم نفسه وليكون مدرسه يتدرس فيها الشعب درسياً ديمقراطياً وقد نص القانون على ان يكون لكل وحدة من وحدات الاداره المحليه مجلساً على مستوى المحافظة والمدينة والقرية.

وجعل لمجلس المحافظة الاشراف على باقي المجالس المحليه الداخله في ائرته وجعل على رأس هذا المجلس محافظ يمثل السلطة التنفيذية في المحافظه.

ويتكون المجلس القروي من اعضاء منتخبين واعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات الخدمات وقد بلغ عدد ماتم إنشاؤه من مجالس القرى حتى نهاية عام ١٩٦٤ - ٩٥٥ مجلساً.

ومن ثم فان متابعة منظمات الخدمات في الريف يتضح انها بدأت كمشروعات مستقله متفرقه تقوم بها بعض الهيئات الحكومية او الاهلية منفرد وعلي نطاق محدود ولكنها مهما اختلفت في مسمياتها فان هدفها واحد هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية لسكان الريف.

ولقد كانت نهاية هذا التطور ان اصبحت هذه المنظمات جزءاً من خطه عامه ترسمها الدولة للتتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٦٠ ببداية الخطة الخمسية الاولى.

ومن مشروعات الخطة الخمسيه الاولى لوزارات الخدمات انشئت منظمات اخرى للخدمات تحقق نفس الهدف الا انها تختلف عن سابقتها بالنسبة الى منطقة عمل المنظمة وهذه المنظمات هي :

١- الوحدات الاجتماعية القروية

٢- الوحدات الصحية الريفية

٣- مدارس المرحلة الاولى

٤- وحدة التنظيم الزراعي بجانبها جمعية تعاونية زراعية

٥- نادي رياضي وريف

نادي لكل قرية

መ. | መ. የዚህ ተግባር አንቀጽ ተስፋይ ተስፋይ ተስፋይ ተስፋይ ተስፋይ ተስፋይ ተስፋይ ተስፋይ

၁၇။

۱۰- ۱۰- ۱۰- ۱۰- ۱۰- ۱۰- ۱۰- ۱۰- ۱۰- ۱۰-

卷一
二〇〇〇年

ثانياً : منظمات الرعاية الاجتماعية بالريف

١- المراكز الاجتماعية

المركز الاجتماعي منظمة اهلية تخدم القرية اساساً في مجال التنمية والرعاية الاجتماعية وفيما يلى الفلسفة التي يقوم عليها المشروع :

١- ان يتناول خدمة الفلاح والبيئة من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية معاً وفي وقت واحد.

٢- اقتناع الفلاحين انفسهم بمزايا الاصلاح واقبالهم عليه واسهامهم في تحقيق ذلك عن طريق المساهمة المادية في البناء والاشتراك الفعلى في ادارة العمل.

٣- مراعاة البساطة وقلة التكاليف حتى يسهل تعميم المشروع.

٤- توحيد الاشراف على الموظفين القائمين على تنفيذ نواحي الاصلاح اذ يكونون رغم اختلاف مهنتهم تابعين ل الهيئة واحدة هي وزارة الشئون الاجتماعية.

والمركز الاجتماعي مؤسسة تخدم منطقة تضم عشرة آف نسمة ويعمل به اربعة موظفين

^{أساسيين هم :}

الاخصائى الزراعى الاجتماعى وطبيب يعمل كل الوقت وزائره صحية ومساعد محمل.

وت تكون مبانى المركز الاجتماعى من قاعة للجتماع والمحاضرات وملحق بها مكتبة ريفية ومكتب للأخصائى الزراعى ومسكن له وعيادة طبىه خارجية للفحص والعلاج وبها معمل وصيدلية لصنوف الدواء ودار لرعاية الام والطفل وبها غرفة للفحص واخرى للولادة وعنبر للوالدات ومسكن للزائره الصحية وتشمل منشآت المركز ايضا دارا لتعليم الصناعات الريفية المنزلية وعملية لمياه الشرب النقىه وحمامات ومخالل عامه . كما يوجد بكل مركز اجتماعى ناد ريفى ولملعب عام وحظيرة للطلائقي وحفل ارشادى صغير .

ويدار المركز الاجتماعى بواسطة الجمعية العمومية التى تتالف من مجموعة من المساهمين فى انشاء المركز والمشتركين فى نشاطه والتى تقوم بانتخاب مجلس ادارة مكون من رئيس وسكرتير وأمين للصندوق وعدد من الاعضاء حسب نظام اللائحة الداخلية - وهذا المجلس يقوم بادارة المركز ويعاونه فى الادارة لجان لنواحي النشاط المختلفة مكونة من اعضاء من الاهالى ويعتبر موظفو المركز مستشارين لمجلس الادارة وللجان النشاط التالية :

- ١- لجنة الصحة والشئون العمرانية .
- ٢- لجنة الاقتصاد والزراعة .
- ٣- لجنة الثقافة والرياضة والرحلات .
- ٤- لجنة المساعدات .
- ٥- لجنة المصاالت .

وتمثل جمعية المركز الاجتماعي ولجانه هيئة اهلية وليس حكومية وهي صاحبة السلطة العليا في ادارة المركز الاجتماعي اما الاخصائى الزراعي الاجتماعي فيعتبر مستشارا للجمعية ولجانها وحلقة الاتصال بين الجمعية ووزارة الشئون الاجتماعية - ولاشك في ان هذا من شأنه تقوية روح الاهتمام بالبيئة المحلية وتربية قادة في القرية المصرية يعملون على خدمة انفسهم بأنفسهم .

المعونة الحكومية لجمعية المركز الاجتماعي :

تقسم معونة الدولة التي تمنحها لجمعيات المراكز الاجتماعية الى النوعين التاليين :

١- معونة مالية : وتشمل هذه المعونة :

- أ - اعانت انشائية لمساعدة جمعية المركز الاجتماعي في اقامة البناى وكانت تقدر بحوالى ٠٠٠ جنية بخلاف ما يتبع به الاهالى من ٢ فدانين ارض وبلغ ١٥٠ جنية .
- ب - اعانت دروية سنوية لمساعدة لجان جمعية المركز الاجتماعي على القيام ببرامجها وتتراوح بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ جنية حسب نشاط الجمعية .

٢- معونة فنية : وتنقسم هذه المعونة الى فئتين :

- أ - قوة عاملة تعمل في القرية طول الوقت وت تكون من اخصائى زراعي اجتماعي - طبيب - حكيم - زائرة صحية - مساعد معمل - تومرجي - تمورجية - ساعي - فراش .
- ب - قوة عاملة تتعدد على القرية من آن آخر مثل مدرس الصناعات الزراعية والريفية - مدرسيات الاشغال - اخصائى النحل - طبيب بيطرى .

ما حققت المراكز الاجتماعية من خدمات والصعوبات الاجتماعية والفنية التي قابلتها :

ثبت نجاح هذه المراكز الاجتماعية بالريف من الوجهة التربوية الاجتماعية في وقت كان الريفيون يشعرون فيه باحتياجهم الشديد للخدمة . ويرجع الفضل في نجاح تلك المراكز فيما قامت به ——— خدمات إلى روح التفاني في ميدان الخدمة العامة والإيمان بالرسالة التي ملأت قلوب الأخصائيين والقائمين بالعمل .

ويوضح الجدول التالي الخدمات التي قامت بها المراكز الاجتماعية خلال عام ١٩٥٠ وخلال عام ١٩٥١ وكذلك عام ١٩٥٢ .

፳፻፲፭ | የፌዴራል ተስፋዎች

نوع الخدمة	الوحدة	١٩٥٠ عدد	١٩٥١ عدد	١٩٥٢ المستفيدين عدد
الخدمات الطبية :				
فحص وعلاج الامراض المتوطنة	حاله	١٢٤٥٨٥	١٢٤٥٨٥	٤٦٢٥٨٤
مقاومة الارماد	حاله	٣٠٠٠٦	٤١٩١٥	٤٨٤٢١
أمراض عامه	حاله	٤٧٢٤٠٣	٤٣٧٩٥٠	٥٥٢٩٩٦
رعاية الام والطفل - فحصها	حاله	٢٥٩٧	٩٨٥١	١١٧٠٩
ولادات - داخل العنبر	حاله	٣١١٤	٥٢٠٦	١٨١٠
ولادات بالمنازل بواسطة الحكيمه	حاله	٢٢٤٨	٣٩٠٥	٨٠٨٠
" بالمنازل بواسطة الدايات	"	٨٩٩٢	١٤٧١٦	١٥٦٥٧
الخدمات الوقائية :				
انارة شوارع	فانوس	٤٦٩٧	١٢٥٥٠	٧٨٧٠
طلاء غرف	غرفه	١٥٣٣	٢٦٤٨	٤٩٣٥
تحفيير اشخاص	شخص	٨٧٢٢٩	١٧٦٥٠	١٥٠٥٠
تحفيير منازل	منزل	٨٦٠٢	١٣١٥	٢٥٠٥٠
توزيع جامكسان د د م ت	جسم	٨٥٠٠٠	١٥٠٤٥	١١١٢٦
ازالة اکوا م سباخ	كومه	١٩٠٢	١٠٤٠	١٥٢٢
إنشاء مراحيض قرويه	مرحاض	١٦٣	٨٧٩	٩٥٥
دق طلمبات	طلبمه	١٠٩	١٥٦	٩٨
إنشاء عمليات مياه صفيرة	عملية	٦	١٢	٢٥
تمهيد طرق	طريق	٤٠	٦٦	٧٠
فتح نوافذ جديدة	نافذه	٢	٣٠	١٥
عمل قناطر	قطر	٢	٥	
اصلاح قناطر ومزلاقات	قطره	١	١٠	١
إنشاء منتزهات	منتزة	٢	٢	٤
اصلاح مساجد	مسجد	٢	٤	١٢
ازالة واصلاح جبائن	جبانة		٤	
إنشاء عيادات فرعية	عيادة		١	
ردم برك	بركه	٢		١٢

الصعوبات الاجتماعية والفنية التي واجهت المراكز الاجتماعية :

- أ - احتياج الاهالى لوقت طويل للتدريب على ممارسة العمل الاجتماعى .
- ب - الترابط الوثيق بين عادات الريفين وتقاليدهم ومناهج حياتهم واساليب تفكيرهم وعقائدهم بحيث قد تمس محاولات تطوير جانب منها بقية الجوانب او بعضها مما يدعى الى حتمية مراعاة التوازن في التطوير .
- ج - التباين الثقافي والتعليمي والفكري والحضاري بين افراد المجتمع المحلي . كل ذلك ادى الى صعوبة مهمة العاملين في تنمية المجتمع وجعل السير في الجهة واصلاحية ضعيفا غير محسوس .
- د - وجود مستويات متباعدة من الاقطاع والتحكم القيادى مما اوجد صعوبة اثارة النساء للاسهام في الجهد الذى يقوم بها المركز الاجتماعى ، واتخاذهم موقفا سلبيا في عمل اللجان لعدم ممارستهم هذا الاسلوب الديمقراطي من قبل وعدم اشتراكهم في ادارة شئونهم قبل هذه التجربة وما تعودوا عليه من استسلام للسلطة والطاعة دون مناقشة او استفسار كما ان بعضهم من ينزع الى السلطة والاستبداد ويحاول فرض دكتاتوريته حين مساهمته في نشاط اللجان لتسخير الامور في مصلحته وتجرى الاعمال حسب ما يريد – وذلك كان الاخصائى الاجتماعي لا يجد حرية كافية في علاقاته وصلاته اذا كان يراعى في عمله اثر العصبيات ويعمل حسابا لها مما ادى الى بعض الانحراف في تنفيذ برامج الاصلاح .
- ه - برامج الاصلاح في الريف لا تسير كلها في اتجاه واحد ولا توئمن بفلسفة اصلاحية واحدة ولم يدرك كثير من المسؤولين في ذلك الوقت ان عملية الاصلاح وحدة متصلة لا يمكن ان تتجزأ او ينفصل ، لهذا ظهر تقدما في بعض النواحي وتأخرا محسوسا في نواح اخرى مما ادى الى التنافر بدل التعاون والى المناهضة ببدل المساعد وفى حالة اوجدت كثيرة من التحاسد والتباغض بين الجهات المشغلة بشئون الريف . وهذا اثر على اعمال المراكز الاجتماعية وعرقل تنسيق الخدمات بينها وبين المصالح والوزارات الأخرى وانعدام التعاون الوثيق بينهم
- و - زهد الموظف في العمل في الميدان وتوطنه بالقرى وعدم وجود الحواجز المادية والادبية الكافية المشجعة على الرغم من ان نجاح المراكز الاجتماعية مرتبط بمدى الاستمرار في اولى النشاط المختلفة ومدى تتبع هذا النشاط في مراحله المختلفة حيث ان الاخصائى يحتاج الى

وقت طويل ليوطد صلته بالناس ويقوى علاقته بالآهالى ويخلق الجو الملائم الذى يضمن قبول ما يدعوه اليه من مبادئ وافكار وهو ما يضمنه استقراره بالقرىء.

هذا بجانب ما يؤدى اليه الروتين الحكومى من اهمال للاهداف الرئيسية للعمل والتركيز على اهداف ثانوية اخرى كالاسراع والا صوار على الحصول على نتائج احصائية يمكن كتابتها في تقارير دورية مما ادى الى فرض مشروعات وبرامج اصلاحية على افراد المجتمع - هذا بالإضافة الى ضعف الاشراف الفنى والتوجيهى وكثرة التنقلات بين القادة الميدانيين مما اضعف فرص العمل والانتاج .

٢- جمعيات الاصلاح الريفي :

في عام ١٩٤٢ تبين لوزارة الشئون الاجتماعية وهى قائمة في تنفيذ المراكز الاجتماعية ان قصور الاعتمادات المالية تحول بينها وبين الاستمرار في انشاء هذه المراكز فاتجهت الفكرة الى انشاء جمعيات اهلية تعان من الدوله وتهدف الى تنظيم الاهالى وتوحيد جهودهم لخدمة مجتمعهم فى مختلف النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها دون التقيد بانشاء مبانى كمبانى المركز الاجتماعى او تعيين موظفين لمعاونة تلك الجمعيات بل يكتفى بمرور موظفى الوزارة عليها من آن لآخر لزيارتتها وتقديم المعونات الفنية لتمكنها من اداء رسالتها وانتشرت تلك الجمعيات حتى بلغت ١٤٥ جمعية حتى نهاية عام ١٩٥٢ .

وتدار جمعية الاصلاح الريفي بواسطة جمعية عمومية تتالف من المشتركين وتقوم بانتخاب مجلس الادارة الذى يقوم بادارة اعمال الجمعية تعاونه لجان طبقا للائحة النظام الداخلى .

وتعين الوزارة هذه الجمعيات باعاعة دورية سنوية قدرها حوالى خمسماة جنيه وذلك حسب نشاط هذه الجمعيات كما كانت تعيرها بعض الموظفين لتخفيض الاعباء المالية عنها وتبادر هذه الجمعيات خدماتها في منازل مؤجرة بالقرية .